يستقيل خانية سئل في فروخ اشتري من اخر بقرخ فوجدها لاتحلب
وشلها يشتري للحلب فهل له الرد الجواب نعم وله اشتري بقرخ للحلب
فوجدها لاتحلب فله ان يردها لانه اشتراها للحم كما في الذخيرة
كذا في التجنيس والمزيد وفتاوى الكرخي والوالوالجية وهذا
فيما اذا لم تحلب اما اذا حلبت وخرج شيء قليل من اللبن
متقوم فليس له الرد لوجود الزيادة المتصلة من الاصل
الا الرجوع بالنقصان كما مر الخ لوازم القضاة وفي الفتاوى
اشتري بقرخ فوجدها لاتحلب ان كان مثلها يشتري للحلب
فله الرد ولان المعروف كالمشروط وان كان يشتري للحم
لا يرد زجره سئل فيما اذا باع زيد دابته من عمرو بثمن معلوم
على انه ان نقد ثمنها الى عشرين يوما يكون بينهما البيع والا
فلا ولم ينقده الثمن فهل يكون البيع الخ يتوقف صحيح الجواب
نعم فان اشتري على انه ان لم ينقد الثمن منه الى ثلاثة ايام
فلا بيع بينهما صح والى اربعة فلا فان نقد في الثلاثة جاز لتوقف
من خيار الشرط ثم هذه المسئلة على وجوه اما ان لا يسمى
الوقت او يسمى وقتا مجهولا بان يقول على ان لم ينقد اياما
او يسمى وقتا معلوما وهو اكثر من ثلاثة ايام فهو فاسد في
الصور كلها فاسد الان ينعقد في الثلاث لما قلنا وان وقتا وهو
ثلاثة ايام او دونه فانه يجوز منح سئل فيمن اشتري من زيد
جملا بثمن معلوم على انه ان لم ينقد ثمنه الى ثلاثة ايام
فلا بيع ولم ينقد الى الثلاثة فهل يفسد البيع الجواب نعم على
الصحيح كما في النهر عن الخانية ولو باعه على انه ان لم ينقد الثمن
الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما صح واعلم ان ظاهر قوله
فلا بيع يفيد انه ان لم ينقد في الثلاثة ينفسخ قال في الخانية
والصحيح انه يفسد ولا ينفسخ حتى لو اعتقه بعد الثلاثة

نفذ

نفذ عتقه ان كان في يده فهو من خيار الشرط سئل فيما اذا اشترى
زيد من عمرو كرسا معلوما بثمن معلوم من الدراهم وانقد ثمنه الى
يد المشتري ثم مات المشتري عن ورثة يدعون ان مورثهم لم يرض
المبيع زاعين ان لهم خيار الرؤية فهل ليس لهم ذلك الجواب نعم خيار
الرؤية يبطل جدوث الثمر والزيادة في يد المشتري او وكيله وقد
ما حدث على يده ليس له الرد حالا تناولها او لم يتناولها اتفاقا
من فصل خيار الرؤية كما لا يوزون خيار الشرط خانية ومثله
في خزانة المفتين لكن في بيوع على الاشباه من كتاب الفرائض
وفي شرح الجمع لابن الضياء وما خيار الرؤية فالصحيح انه يورث
اهـ قلت ونقل ابن الضياء لا يقاوم المتون الموضوعة للنقل
المذهب والله اعلم سئل في رجل اشتري من اخر جارية سليمة
ومكثت عنده مدة ثم زعم انها عيبا قديما كان عند البائع
حدث مثله في تلك المدة والبائع ينكر فهل القول للبائع بيمينه
وعلى المشتري البينة الجواب حيث كان بما حدث مثله في
تلك المدة فالقول للبائع ان العيب لم يكن عنده لانه حادث
فيحال الى اقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه
والاقله تحليف البائع بالله بعت وسلمت وما به عيب فان
نكل رده لا لو حلف كما في القول المن سئل في رجل باع من اخر عدة
جمال وامتعة معلومات بثمن معلوم من الدراهم بنا على قول
المشتري له انهما يساويان الثمن المذكور ثم ظهر وتبين
انهما يساويان اكثر بقدر العشر في الجمال ونصف العشر في
الامتعة وفيه غبن فاحش ويريد البائع استرداد المبيع
بخيار الغبن المذكور بعد ثبوت الغبن والتقرير بالوجه الشرعي
فهل له ذلك الجواب نعم ولا رد بغبن فاحش هو ما لا يدخل
تحت تقويم المقومين في ظاهر الرواية وبه افتى بعضهم